إضراب دراسي يعم مناطق الانقلابيين

«33

«حماس» توافق على حل حكومتها في غزة

«32

دوحة الرشاوى والكذب

استراتيجية خداع لخلط الأوراق

الدوحة اليائسة تحتضر دولياً

77 مليار ريال خسائر الأسهم القطرية

شدد في بيان على تعزيز اللحمة الخليجية لإعادة الأمور إلى نصابها

عبدالله آل ثاني يدعو إلى اجتماع لإنقاذ قطر

■ الرياض ـ البيان، وكالات

أصدر الشيخ عبدالله بن علي آل ثاني، أمس، بياناً دعا فيه ممثلي الشعب القطري إلى اجتماع وطني للبحث في الأزمة، والمساهمة في إعادة الأمور إلى نصابها وتقوية اللحمة الخليجية.

واستهل الشيخ عبدالله آل ثاني بيانه بالحمد والدعاء، وخاطب الشعب القطري بالقول: "إخواني وأبنائي في قطر الحبيبة، أتألم كثيراً وأنا أرى الوضع يمضي إلى الأسوأ، بلغ حد التحريض المباشر على استقرار الخليج العربي، والتدخل في شؤون الآخرين، ويدفع بنا إلى مصير لا نريد الوصول إليه كما هو حال دول دخلت في نفق المغامرة، وانتهت إلى الفوضى والخراب والشتات وضياع المقدرات".

وأردف: "نظراً لما آلت إليه الأوضاع، أدعو الحكماء والعقلاء من أبناء الأسرة الكرام، وأعيان الشعب القطري، إلى اجتماع أخوي وعائلي ووطني، نتباحث فيه حول كل ما يخص الأزمة، وما نستطيع عمله لنعيد الأمور إلى نصابها ولتقوية اللحمة الخليجية".

وخاطب الشيخ عبدالله آل ثاني الشعب القطري بالقول: "إخواني، لا أفعل هذا ادعاءً أو استعراضاً، لكنني متفائلٌ حين رأيت ما تيسر لي، بفضله تعالى، من خدمة أهلي وتسهيل أمورهم، ووجدتُ الأبواب مشرّعة، وفي المرّتين اللتين شرفت فيهما بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وجدت حرصه الشديد على سلامة قطر وأهلها، كما أن واجبنا ومسؤوليتنا عدم الصمت والسكون في هذه الأزمة".

وطلب الشيخ آل ثاني التواصل معه بكل خصوصية عبر البريد الإلكتروني: abdullah@aaalthani.org. على أن يتم تحديد مكان وموعد الاجتماع لاحقاً. واختتم بالقول: "وفقنا الله لخدمة بلدنا، وحفظ لحمتنا الخليجية".

من جهة أخرى، خرج شيخ قبائل آل مرة، إحدى أكبر المكونات الاجتماعية في قطر، الشيخ طالب بن لاهوم بن شريم الذي جرده النظام القطري من جنسيته و54 من أقاربه، بقناعة تكمن في أنه لا مجال لبقاء القيادة القطرية في الحكم إذا أراد العالم أن يتخلص من الإرهاب والإرهابيين، وعودة حقوق القطريين التي يراها مسروقة ومنحت للأجانب بصفتهم الضامنين لبقاء الحمدين وتميم والمرتزقة من الإرهابيين والخونة.

واعتبر بن شريم، من منزله بمركز الغويبة بمحافظة الأحساء، في تصريح صحافي، ما حظي به وأفراد قبيلته من المملكة بعد القرار الجائر من الحكومة القطرية بسحب جنسيته وأقاربه أمراً ليس مستغرباً، باعتبارها حاضنة الحرمين الشريفين ومظلة للخليجيين والعرب والمسلمين وكل من يلحق بهم الضيم من دول ارتمت في أحضان الإرهابيين ودعمت الإرهاب، وتخلت عن مواطنيها المخلصين، بل نكلت بهم ورمتهم في دهاليز السجون.

وأوضح الشيخ طالب بن شريم أن قبيلة آل مرة توجهت بالنصح للحكومة القطرية، وشرحت لها خطورة تصرفاتها ونهجها الإرهابي، وخصوصاً تدخلات قطر في دعم الإرهاب، والمنظمات الإرهابية في بعض الدول العربية، إضافة إلى زرع الفتنة لإثارة الحروب والصراعات في بعض الدول الخليجية والعربية، وتعريضها المواطن القطري للخطر، لافتاً إلى أن الحكومة القطرية لم تأخذ بهذه النصائح، «ونصبوا لنا العداء غير المبرر».

وعن الأحاديث التي تشير إلى عدم إمساك أمير قطر تميم بن حمد بزمام القرار في ظل نفوذ «الحمدين»، وصف شيخ قبائل آل مرة تميم بـ«الديكور»، مشيراً إلى أن من يقود الإمارة الصغيرة ويخطط لها ويرسم سياساتها الخارجية هما «الحمدان».

وقال بن شريم: «إذا كان هناك من يقول إن الشيخ تميم هو من يقود سياسة القطر، فأنا أؤكد له أن تميم يدير ميادين الهجن وكرة القدم وأسواق السمك، أما السياسة الخارجية فلها الحمدان فقط».

وأضاف: «الأتراك أضحوا يتحكمون في مفاصل الدوحة، والثقة مُنحت لهم، والخيرات تتدفق على مقارهم، في مقابل ما يعانيه المواطن القطري الأصيل، إذ يعامل كخائن، وربما يسعى لقلب الحكم في عرف الحمدين». واعتبر أن قطر تقع تحت سلطة الأتراك، وتخضع لوصاية إيران. ورأى الشيخ طالب بن شريم أن بقاء القيادة القطرية الحالية «ضرب من المستحيل»، وأن عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مقاطعة الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب التي صبرت كثيراً، أمر لن يتحقق، معللاً ذلك بالقول: «الشرفاء في الخليج على ثقة بأن هذه القيادة التي خانت العهود لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفي بأي اتفاقيات مستقبلية».

الانفصام القطري يتحدث: خطاب الكراهية مصدر الإرهاب!

■ نيويورك ـ البيان

أثارت قطر، أمس، استغراب العالم مجدداً من تفاقم حالة الانفصام التي تعيشها الدوحة، حيث تحدث وزير الخارجية القطري، محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، في حفل افتتاح منتدى أميركا والعالم الإسلامي في نيويورك، أمس، بلغة المكافح للإرهاب والداعي إلى استئصال جذورها، وهي الجذور التي تمتد إلى قصر تنظيم الحمدين الذي يدير معظم التنظيمات الإرهابية في العالم بالمال والإعلام والسلاح.

الوزير القطري الذي تحدث في كلمته في المنتدى الذي مولته قطر، عن أن انتشار خطاب الكراهية أسهم في نشوء التنظيمات الإرهابية في العالم، هو نفسه الوزير الذي يدافع في المحافل الدولية عن قناة الجزيرة القطرية، الراعية الأولى لخطاب التحريض على الكراهية والعنف، وتطبيع التوترات الطائفية في المنطقة، وتأمينها الملاذ الآمن لأعتا دعاة الكراهية في العالم: داعية الفتنة يوسف القرضاوي ورموز جماعة الإخوان وحركة طالبان وممولي «القاعدة» و«داعش».

وعمد الوزير القطري إلى استغباء الجمهور الغربي عبر زعمه أن «ظاهرة الإرهاب مصدر خطر محدق لكافة الشعوب»، وأن «قطر ترفض مطلقاً جميع أشكال التطرف وما تولده من عنف وإرهاب»، بينما شهدت المدن الأوروبية منذ اندلاع الأزمة التي تسببت بها قطر سلسلة تظاهرات شعبية في مدريد وبرشلونة ولندن وباريس وألمانيا وبروكسل وغيرها من العواصم والمدن الغربية، تحت شعار «أوقفوا الإرهاب القطري». أما محمد بن عبدالرحمن فإنه توجه بالتأنيب واللوم إلى الدول الغربية، منتقداً ما سمّاه «تقاعس المجتمع الدولي في القضاء على الإرهاب»، في مفارقة شبيهة بكلمة للعقيد الليبي الراحل معمر القذافي الذي علق على رغبة الليبيين في الاحتجاج بالقول: «سأكون في الصف الأول لهذه التظاهرات».

ويتهافت المسؤولون القطريون هذه الأيام على المشاركة في أي فعالية تشهدها الولايات المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنطلق أعمالها غداً. ووفق التحركات القطرية فإن تنظيم الحمدين سيستغل المنابر الدولية خلال الاجتماعات لمحاولة تضليل العالم مجدداً حول الدور القطري في ظهور أكثر التنظيمات الإرهابية وحشية وعنفاً.

وتسود حالة من التوتر بين صفوف البعثة القطرية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ما استدعى البعثة القطرية إلى الاستعانة بمزيد من الحراسة لتأمين الوفد وسط دعوات للتظاهر ضد قطر أمام مقر الأمم المتحدة.

واستدعت قطر كل الحشد الإعلامي لها، حيث تم نقل العاملين بمكتب الجزيرة بواشنطن إلى نيويورك للتغطية على الحقائق التي تعري فضائح قطر.

وتحاول الدوحة جاهدة استغلال الزيارة من أجل الالتفاف على المطالب الـ13 وطرح صيغة لا تتضمن أي مطلب، إلا أن مراقبين يؤكدون فشل المساعي القطري مبكراً، حيث لا تهتم أي دولة بطرح صيغة للحل تكون فارغة من المضمون.

ومن المقرر أن تواجه الدوحة حشداً عربياً رسمياً من أجل فضح ممارساتها في دعم وتمويل الإرهاب بالشرق الأوسط، خلال جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بيان يدعو إلى التصدّي لأذرع «داعية الفتنة» المتغلغلة تحت غطاء التعليم

نخب تونسية تتحرك ضد اختراقات القرضاوي

■ تونس- البيان

دعا عدد من المؤرّخين والمثقّفين التونسيين في بيان إلى التصدّي لأنشطة ما يسمى «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» برئاسة الإرهابي يوسف القرضاوي، و«التي تتعارض مع تقاليد دولة القانون المدني التونسية، وتتعارض مع مبادئ الدستور، مما يدفع إلى التساؤل حول طبيعة التكوين الذي تقدمه هذه المؤسسة للتونسيين» كما ورد في البيان.

جاء ذلك بينما يستعد فرع تونس للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الممول من نظام الدوحة لتكوين وتأهيل جملة من الطلبة والمواطنين التونسيين في ما يسميه «العلوم الشرعية» كما تم الإعلان عنه مؤخرا، وهو ما يدل على أن هذا المركز العالمي يوسع من أنشطته الدعوية في تونس تحت غطاء التعليم والتكوين، وفق بيان المؤرخين والمثقفين، الذي أضاف أنه «وبالنظر إلى ما عرف عنه من مواقف متعارضة مع مصلحة تونس وصلت حد انخراطه في المشهد السياسي المحلي فإن الموقعين على هذه العريضة يؤكدون على جملة من النقاط من بينها أن أفكار ورؤى ما يسمى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين تتعارض مع تقاليد دولة القانون المدني التونسية وتتعارض مع مبادئ الدستور، مما يدفعنا إلى التساؤل حول طبيعة التكوين الذي تقدمه هذه المؤسسة للتونسيين».

التطاول على الرئاسة

وذكّر البيان بأن «الاتحاد هاجم مؤخرا وبشدة مؤسسة الرئاسة في تونس في مبادرتها الأخيرة لتدعيم المساواة بين المرأة والرجل، ملمحاً إلى خروج السلطة في تونس عن صريح الشرع مع ما يعنيه ذلك من إمكانيات التكفير»، لافتا إلى أن «الدروس التي سيتم منحها للطلبة تقدم بمقابل يكاد يكون رمزياً، مما يطرح عديد الأسئلة حول مصادر تمويل هذه المؤسسة في تونس وطبيعة أنشطتها».

وأشار البيان إلى أن «هذا الاتحاد مؤسسة طائفية بامتياز، مما يجعلنا نتخوف من أن يكون مركزه في تونس وكراً لنشر طائفية دخيلة»، كما ثبت تورط قيادة هذا الاتحاد في تشجيع التونسيين على القتال في سوريا،، مما يحمله مسؤولية التغرير بهم ورميهم في بؤر الصراعات. ولفت الموقعون على البيان إلى أن اتحاد القرضاوي «يعد محظورا في عديد البلدان العربية وغير العربية، ونشاطه في تونس فيه إحراج كبير للتونسيين وللدبلوماسية التونسية»، وأهابوا «بوزارة التعليم العالي وبنواب مجلس الشعب الغيورين على مصلحة تونس إيلاء هذا الملف ما يستحق من الاهتمام».

دعوات القرضاوي

يذكر أن القرضاوي الذي دعا الشباب التونسي والعربي إلى الانخراط ضمن الجماعات المسلحة المدعومة من قطر في سوريا وعلى رأسها جبهة النصرة المرتبطة عقائديا وتنظيميا بتنظيم القاعدة الإرهابي، كان قد زار تونس سنة 2012 بدعوة من حركة النهضة الممسكة آنذاك بمقاليد الحكم ضمن تحالف الترويكا، وقد تمّ منذ سنة 2015 إدراج اسمه ضمن قائمة الأجانب الممنوعين من دخول التراب التونسي، وذلك في إطار استراتيجية التصدّي لتسفير الشباب الى بؤر التوتر.

وفي يونيو الماضي، وتفاعلاً مع قائمة العناصر والكيانات الإرهابية الصادرة عن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب اتخذت السلطات التونسية قراراً بحظر دخول عدد من القيادات الإخوانية المطلوبة في قضايا دولية لأراضيها وعلى رأسها القرضاوي ووجدي غنيم وعصام عبد الهادي وغيرهم.

وكانت جمعية حقوقية تقدمت بشكوى للقضاء التونسي طالبت فيها بـ«غلق» فرع اتحاد القرضاوي بتونس الذي يترأسه عبدالمجيد النجار عضو مجلس شورى حركة النهضة، باعتبار أن القانون المنظم للاتحاد الذي يرأسه القرضاوي يمنع ترؤس أو إدارة مسؤول حزبي للاتحاد الذي يعتبر «الغطاء» الفكري والفقهي للتنظيم الدولي للإخوان.

مواجهة الإرهاب

وقال رئيس جمعية «بريق» الحقوقية صابر الخليفي إنه تقدم بدعوى قضائية طالبه فيها بـ«غلق فرع الاتحاد العالمي الذي يرأسه القيادي في حركة النهضة عبدالمجيد النجار عضو مجلس الشورى حركة النهضة الذي كان من بين الـ107 الذين مضوا على»فتوى«القتال بسوريا.

وفي العام 2015 نظم ما يسمى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ندوة فاشلة بتونس حول»الإرهاب«، حيث واجهت احتجاجات من قبل سياسيين ونشطاء حقوقيين ورأوا فيها خطوة تهدف إلى شحن المجتمع التونسي بأفكار دينية متشددة تتناقض مع وسطية واعتدال المجتمع التونسي

وأثارت الندوة استياء القوى السياسية والفكرية التونسية التي رأت فيها استفزازاً للتونسيين، ومُحاولة لتلميع صورة الاتحاد الذي تؤكد تقارير مُتعددة تورطه في دعم الإرهاب، ما دفع بعض الدول العربية إلى تصنيفه منظمة إرهابية.

وكان فرع تونس لهذه المؤسسة الداعمة للإرهاب قد نظم مؤتمره الأول في شهر مايو 2014 بإشراف نائب القرضاوي راشد الغنوشي، وأسند المشاركون رئاسة الفرع للقيادي في حركة النهضة عبدالمجيد النجار.

وقال الغنوشي آنذاك إن الاتحاد منظمة»تعمل على تحرير الفكر الإسلامي من التشدد وهدفها الدفاع عن الأقليات المسلمة وقضايا المرأة والعدل الاجتماعي"، غير أن سياسيين ومراقبين محليين يشددون على أن الاتحاد مجرد غطاء فكري وتنظيمي وفقهي للتنظيم الدولي للإخوان المصنف تنظيما إرهابيا من قبل عدد من الدول العربية.

ويرى المراقبون أن إخوان تونس فشلوا في فتح أبواب البلاد للقيادات الإرهابية الإخوانية التي كان بعضها يسعى للحصول على لجوء سياسي فيها، وهو ما فسره مراقبون بقوة المجتمع المدني وصلابة مؤسسات الدولة في مواجهة محاولات الاختراق من قبل التيارات المتشددة.

■ اتحاد القرضاوي هاجم مؤسسة الرئاسة في تونس وألمح إلى تكفيرها

■ الاتحاد مؤسسة طائفية بامتياز و وكر لنشر التطرف

«حقوق الإنسان السعودية» تفنّد أكاذيب قطر

■ جدة - البيان، وام

نفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية جملة وتفصيلاً ما تثيره اللجنة الوطنية «لحقوق الإنسان» القطرية بين حين وآخر من ادعاءات حول المساس بحقوق الزوار وغيرهم من حملة الجنسية القطرية في المملكة.

وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية: إنها ترغب في التذكير والتأكيد بأنها سبق أن تثبتت من قيام الجهات المختصة بالمملكة بتنفيذ الأوامر السامية الكريمة بتمكين الزوار وغيرهم من القطريين الذين تدعو الحاجة إلى دخولهم أو خروجهم من أراضي المملكة من ممارسة حقوقهم كاملة في إطار ما تسمح به الأنظمة المرعية السارية في هذا الشأن إضافة إلى وجود لجنة خاصة للنظر في مختلف الحالات الإنسانية الطارئة والبت فيها.

وأكدت الجمعية أن من شأن هذه التعليمات والإجراءات والخطوات الإنسانية التي اتخذتها الجهات المختصة بالمملكة المحافظة على حقوق الجميع وصيانتها بمن فيهم المواطنون القطريون من زائرين وغيرهم معربة عن أملها ممن لديه شكوى من المواطنين القطريين التواصل معها للنظر في شكواه من أجل دراستها ومعالجتها وفقاً للأنظمة والتعليمات السارية.

دراسة الاتهامات

إلى ذلك، ذكرت صحيفة الشرق السعودية أن مسؤولاً بارزاً في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعهد بدراسة الاتهامات الموجهة للجنة حقوق الإنسان القطرية باستغلال أزمة قطر السياسية وارتكاب مخالفات جسيمة للقوانين الدولية المنظمة لعمل اللجان الوطنية الحقوقية.

وشدد المسؤول على عدم وجود ما يمنع بحث إعادة النظر في تصنيف اللجنة القطرية كمنظمة من الطراز الأول لو توفرت الأدلة الكافية، منوهاً بوجود آلية معمول بها لإعادة النظر في التصنيف.

وعدّ مؤسس ورئيس الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، الدكتور أحمد الهاملي، التعهد من مسؤول بارز في المفوضية بالخطوة المهمة على طريق محاسبة قطر لتسييسها لحقوق الإنسان، في الوقت الذي جاء فيه التعهد الدولي ببحث الاتهامات خلال استقبال مدير إدارة المؤسسات الحقوقية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فلادلن ستيفانوف، وفداً من الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان وتسلمه تقريراً غير مسبوق يكشف ما وصفت بمخالفات جسيمة من جانب اللجنة القطرية.

وكانت الفيدرالية انتهت من إعداد التقرير في يونيو الماضي، غير أنها أعلنته على هامش الدورة الـ36 الحالية لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتضم الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان أكثر من 40 منظمة وهيئة وجمعية حقوقية من مختلف أنحاء العالم العربي.

وتهدف إلى الترويج لمفاهيم حقوق إنسان تنبع من أوضاع العالم العربي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المعارضة القطرية من المنفى إلى مـ

■ أبوظبي- وكالات

فيما اجتمع شيوخ قبائل «آل مرة» أول من أمس، للتنديد بالقرارات التعسفية التي أصدرتها حكومة قطر من ضمنها سحب جنسية شيخ القبيلة وأكثر من 50 مواطناً قطرياً، تتحرك المعارضة القطرية لإبراز صوت الشعب الذي يطالب بتغيير حكم تميم ومحاسبته على سياسته الداعمة للإرهاب، والتي باتت مكشوفة الآن، خاصة بعد أن قطعت دول عربية علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة للسبب ذاته.

ولم يكن هذا الحراك الأول من نوعه للمعارضة القطرية، إذ يشهد التاريخ العديد من الأحداث الهامة التي شهدتها دولة قطر منذ تأسيسها عام 1971، وتحديداً بعد الانقلاب الأبيض الذي قاده خليفة بن حمد آل ثاني عام 1972 على ابن عمه الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني.

تاريخ المعارضة القطرية

ونشر موقع «24» الإلكتروني تقريراً عن تاريخ الحراك المعارض داخل قطر. فقد تم تأسيس «مجلس بلدية قطر» آنذاك على إثر مظاهرات شعبية، فقدمت الحركة الوطنية عريضة طالبت فيها بانتخاب أعضاء المجلس البلدي والمشاركة بالشأن العام، وتوزيع ثروات عائدات النفط، ما أدى إلى عمليات اعتقال وإبعاد للعشرات.

ومنذ ذلك الوقت، ظلت الأصوات المطالبة بالإصلاح شبه معدومة، حتى 1992، عندما قدمت عريضتين تطالب بانتخاب «مجلس الشورى» وتكليفه بوضع دستور دائم للبلاد، ما نتج عنه معاقبة الموقعين بالسجن، والمنع من السفر، والحرمان من الحقوق، والتهديد بسحب الجنسية.

■ مؤتمر لندن يعد أبرز حراك للمعارضة القطرية | أرشيفية

ومع تصاعد ثورات ما يسمى بـ«الربيع العربي»، عام 2011، برزت مجموعة تحت اسم «المعارضة القطرية في المنفى» ووقع على بيانها الأول نحو 66 شخصية قطرية من كندا، بينما عادت مطالب الإصلاح في الوقت ذاته، تحت قيادة الباحث المعارض علي خليفة الكواري مع مجموعة من القطريين. وكانت المجموعة تعقد لقاءات شهرية دورية لقطريين معنيين بضرورة الإصلاح، تحت اسم «لقاء الاثنين» يناقشون فيها قضايا الإصلاح والتنمية، بحسب موقعها الإلكتروني

مخطط إخواني لتغيير التركيبة الديمغرافية لقطر

■ أبوظبي- وكالات

استعصى على تنظيم الحمدين إبادة قبيلة آل مرة جسدياً، فنزع عنها الجنسية القطرية وأفسح المجال لتجنيس أعضاء التنظيم الإخواني الدولي ليصبحوا هم «الشعب» بعد أن أصبحوا الحكام في دويلة قطر. فما تتعرض له القبيلة العربية العريقة يتعدى سحب الجنسية والممتلكات إلى ما يرقى للتطهير العرقي الناعم، عبر الإقصاء المخالف للقوانين والعهود الدولية، ما يكشف عن نية مبيتة لتغيير التركيبة الديمغرافية لقطر ومنطقة الخليج العربي.

وذكر تقرير نشره موقع بوابة العين الإخبارية، أن اعتداءات النظام القطري تكررت كثيراً، ما يؤكد الفرضية الأولى بوجود رغبة في إحداث تغيير في التركيبة الديمغرافية لقطر، بما يسهل على الحكام الحاليين اختطافها بشكل كامل لصالح التنظيم العالمي للإخوان، فيكونوا هم الشعب بعد أن أصبحوا الحكام، حسبما تقول التميمة الأثيرة التي يرددها منسوبو التنظيم الإرهابي منذ عقود.

كما أن آل مرة العصيين على التنظيم العالمي، يشكّلون بعبعاً لتميم وزمرته في الديوان الأميري، فهم أول من وقف في وجه انقلاب والده، كما أنهم يشكّلون نسبة مقدرة من سكان قطر، لذلك ليس أمام النظام سوى التخلص منهم واستبدالهم بمكوّن آخر للاستمرار في سدة الحكم.

بديل للإبادة الجسدية

ولما كانت الإبادة المباشرة عصيّة على إخونجية الدوحة، كون القبيلة تتمتع بتحالفات تاريخية راسخة على مستوى منطقة الخليج العربي، فقد آثروا التخلص منهم عبر تجريدهم من الجنسيات ومصادرة ممتلكاتهم بدعاوى واهية.

لكن من هو البديل الذي يعدّه النظام المتغطرس ليحل محل المكوّن الأصيل للدولة في قطر منذ استقلالها على يد الشيخ جاسم آل ثاني؟ تساؤل ردده كثير من المهتمين بالأمور الجيوسياسية في المنطقة، دون العثور على جواب محدد، حتى تولت السلطة القطرية نفسها مهمة الجواب في الثاني من الشهر الماضي. وهي الإجابة التي أعلن عنها مجلس الوزراء القطري يومها على استحياء، بعد أيام من المقاطعة العربية، ليكشف عن استحداث قانون جديد باسم «قانون الإقامة الدائمة»، الذي يحق بموجبه لوزير الداخلية أن يمنح الجنسية لمن يشاءُ، وفقاً لـ3 اشتراطات فضفاضة. فعلى سبيل المثال يعطي القانون حق الحصول على الجنسية القطرية لمن قدم خدمات جليلة، ومن يصفهم بالكفاءات، ليتركها هكذا مفتوحة لأهواء «الحمدين»، دون أن يبين الاشتراطات اللازمة وطريقة الاختيار. وهو تمويه متعمد لمحاولات الدوحة تجنيس الإرهابيين، والذي بدأ منذ فترة في الخفاء لكنه يخرج الآن للعلن تحت هذه المسميات الفضفاضة؛ وقانون الإقامة الدائمة المشبوه.

التفاف شعبي

بالإقصاء المتمثل في سحب الجنسيات ومصادرة الأموال، ظن «الحمدين»، أن الطريق أضحت سالكة أمام الإخوان ليدخلوا أفواجاً إلى أرض شُرّد شعبها، حتى أتتهم حشود «الأحساء» السعودية التي أعلنت تضامنها مع شيخ آل مرة وأبنائهم المختطفين في الدوحة. ولم يقتصر الأمر على الأحساء، فقد وجد آل مرة تضامناً داخلياً من القطريين الذين يصادر تميم ومن معه صوتهم منذ عقود، ما يشير إلى أن القبائل العربية عازمة بحسم على إنهاء الاحتلال الإخواني لقطر.

فتح الطرق للإخوان

إذاً، فجميع الخيوط بدأت تتكشف عن مؤامرة الحمدين الهادفة إلى إحلال الإخونجية أعضاء التنظيم العالمي المقيمين في الدوحة مكان أهل البلاد «آل مرة»، الذين تعلن قطر إقصاءهم رسمياً بتجريدها شيخهم من جنسيته، ليكون مواطنو البلاد إخونجية.

فوفقاً للفكر الإخواني الذي لا يعترف بالدولة الوطنية الحديثة، ويدعو لدولة دينية عابرة للحدود، فإن الأولوية لدى معتنقيه في تنظيم «الحمدين»، منح الجنسية للقرضاوي الذي يشترك معه في العصابة العالمية للإخونجية، بدلاً عن طالب بن لاهوم بن شريم المري، الذي رفض الإساءة للسعودية والبحرين.

قانونيون يرصدون لـ«البيان» خطوات التحقيق بدوره في «التخابر»

«الإنتربول» ضمن خيارات ملاحقة بن جاسم

■ القاهرة - محمد خالد

وضع القضاء المصري رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم «في المخنق» وذلك عقب أن كلفت محكمة النقض مطلع الأسبوع الجاري النائب العام في البلاد بالتحقيق فيما نسب إلى «بن جاسم» من تصرفات ووقائع ارتكبتها قناة الجزيرة القطرية، وذلك في إطار القضية الشهيرة بـ «التخابر مع قطر» التي أيدت المحكمة فيها حكمًا بالمؤبد صدر ضد الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي.

ويفرز قرار محكمة النقض بتكليف النائب العام بالتحقيق في دور «بن جاسم» العديد من الخطوات والمسارات المطروحة أمام السلطات المصرية، من بينها الشروع في محاكمة «بن جاسم» في المحاكم الوطنية، واستصدار حكم غيابي ضده، وبعدها مخاطبة الإنتربول الدولي لإلقاء القبض عليه. وتصل الأحكام في تهمة «التخابر» في القانون المصري إلى «الإعدام» حال شكّل ذلك تهديدًا مباشرًا أو غير مباشر للسيادة المصرية.

ومن بين المسارات القانونية كذلك كما يحددها قانونيون مصريون لـ «البيان» هو إمكانية ملاحقة «بن جاسم» أمام المحكمة الجنائية الدولية على أساس دعمه وتمويله لتنظيم إرهابي وهو تنظيم الإخوان. وكذا محاكمته أمام محاكم دول أخرى، واستخدام اتفاقية «تسليم المجرمين» حال صدور حكم ضده في مصر.

وقررت محكمة النقض إحالة أوراق قضية التخابر مع قطر إلى النائب العام المستشار نبيل صادق؛ لاتخاذ اللازم إزاء التحقيق والتصرف فيما نسب إلى حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق عن أفعال ووقائع ارتكبتها قناة الجزيرة التابعة لوزارته تنطوي على جرائم جنائية يعاقب عليها القانون.

قضية مثبتة

واتهام بن جاسم في القضية صار أمرًا مثبتًا ولدى النيابة العامة في مصر الأدلة والبراهين الخاصة بمشاركته في القضية وتورطه فيها، بما يكفل للدولة المصرية محاكمته أمام القضاء الوطني، حسبما تؤكد النائبة السابقة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية المستشارة تهاني الجبالي لـ «البيان»، والتي تشير في السياق ذاته إلى أنه من حق الحكومة المصرية محاكمته غيابيًا أمام القضاء الوطني أو تطلب محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية أيضًا.

وتتمثل الجرائم والاتهامات الموجهة لبن جاسم في التصرف بوثائق دولة أجنبية ومن يعملون بمصلحتها إضرارا بمصلحة البلاد القومية وبمركزها الحربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي، وإعطاء مبالغ مالية كرشوة بقصد ارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية للبلاد. ويعتبر مسار محاكمته أمام الجنائية الدولية من بين المسارات التي يمكن ملاحقته من خلالها على اعتبار أنه متهم بتمويل الإرهاب الممثل في تنظيم الإخوان، وهو تنظيم إرهابي ثبت تورطه وتبنيه للإرهاب، وصدرت أحكام نهائية ضد العديد من قياداته من بينهم مرسي في قضايا إرهاب، وفق الجبالي.

وتوضح الجبالي أنه حال أصدر القضاء المحلي حكمًا غيابيًا ضد بن جاسم في تلك القضية قد يصل للإعدام، فإن مصر سوف تخاطب الإنتربول الدولي للقبض عليه، مشيرة إلى أن هنالك مجالًا لمطاردته كذلك أمام محاكم دول أخرى إذا حركت دعاوى قضائية ضده في تلك الدول على ضوء أي حكم بالإدانة سوف يصدر ضده في مصر، وبالتالي يمنع دخوله إلى تلك الدولة أو إلقاء القبض عليه بمجرد الوصول، وفق اتفاقية تسليم المجرمين.

تأييد الحكم

قضت محكمة النقض المصري، أول من أمس، بتأييد حكم المؤبد على الرئيس الأسبق محمد مرسي في القضية المعروفة إعلاميا بالتخابر مع قطر، كما قضت بتأييد إعدام المحكوم عليهم أحمد علي عبده عفيفي ومحمد عادل كيلاني ومحمد إسماعيل ثابت، وإلغاء عقوبة السجن 15 عاما المقضي بها على المحكوم محمد مرسي على الجريمتين المسندتين إليه بالبندين رابعا وثامنا بلائحة الاتهام والاكتفاء بعقوبة السجن المؤبد المقضي بها عليه بالبند تاسعا من الحكم.

لائحة ترقب الوصول

ويحدد القانوني المصري عصام شيحة في تصريح لـ «البيان» الخطوات التالية عقب تكليف محكمة النقض المصرية للنائب العام بالتحقيق في دور حمد بن جاسم بقضية التخابر مع قطر.

ويقول شيحة إنه عقب تكليف محكمة النقض للنائب العام، فإن النيابة العامة سوف تشرع في إجراءاتها في التحقيق وجمع الأدلة والسماع إلى شهادة الشهود، ثم توجيه اتهامات محددة لحمد بن جاسم وإحالة الملف إلى المحكمة المختصة بعد ذلك، لتبدأ في إجراءاتها، وحال صدر حكم ضده فإنه سوف يتم وضع اسمه على لائحة ترقب الوصول. وقد تخاطب مصر الإنتربول الدولي لوضعه على قوائم المطلوبين، سواء كان مطلوباً للتحقيق معه فيما ينسب إليه من اتهامات، أو لتنفيذ حكم صادر ضده حال أصدرت المحكمة حكمًا ضده بالفعل بعد ذلك. وهذا يضع بن جاسم «في المخنق» مهددًا في المطارات بما يقيد حركته، غير أن الحديث عن ذلك وفق شيحة- سابق لأوانه، لأن المسألة تتطلب تحقيقات من النيابة العامة ابتداءً قبل إحالة الملف للمحكمة وإصدار الحكم. ويشدد القانوني المصري على أن القانون يتيح محاكمة بن جاسم في المحاكم المصرية طالما أن الجريمة التي ارتكبها وقعت على الأراضي المصرية أو أضرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسيادة المصرية. غير أنه يعتبر أن الصعوبة في مثل تلك الحالات تكون في «التنفيذ»، إذ إن المحكمة تستطيع محاكمته غيابيًا وإصدار حكم ويبقى التنفيذ صعبًا في هذه الحال. وعن العقوبات التي قد تصدر من جانب المحكمة حال ثبوت الاتهامات ضد «بن جاسم»، يلفت القانوني المصري إلى أن قضايا التخابر تصل العقوبة فيها إلى الإعدام لو أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السيادة المصرية.

التحقيق أينما وُجد

من جهته، يوضح المحامي بالنقض الدكتور سمير صبري لـ «البيان»، أن النيابة العامة من المفترض أن تدعو بن جاسم للمثول أمامها للتحقيق في الوقائع التي وردت في أوراق القضية، وإذا لم يمتثل تقوم النيابة بإصدار قرار بموجبه ينتقل فريق قضائي للتحقيق معه أينما وجد. وفي حالة عدم مثوله أمام جهات التحقيق يحق للنيابة أن تصدر قرارًا بإحالته للمحاكمة الجنائية عن الجرائم التي وردت ومنسوبة إليه في التحقيقات. ويمكن حين ذلك أن يصدر حكم غيابي ضده، يعتبر ذلك الحكم حكمًا واجبَ النفاذ. وفور صدور الحكم تقوم السلطات القضائية المصرية بإخطار الإنتربول الدولي للقبض عليه، وتقديمه للمثول لتنفيذ الحكم الصادر ضده.

الدوحة اليائسة تحتضر دولياً

■ عمان - ماجدة أبو طير

حملت الجولة التي قام بها أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى تركيا وفرنسا وألمانيا دلالات عديدة، خاصة أن هذه الزيارة تزامنت مع مؤتمر المعارضة القطرية الذي عقد في لندن وجاءت بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة.

ويتوقع محللون سياسيون أن هذه الزيارة هي تحرك سياسي لإعادة رسم صورة قطر أمام العالم واستقطاب دول أوروبية إلى جانبها رغبة في التفاوض وأن علاقتها بالإرهاب إنما هي ادعاءات غير مقنعة إلا أن مظاهرات عديدة في الدول الأوروبية بينت مدى السخط والرفض الشعبي لاستقبالها أمير قطر بسبب ارتباط اسمه بالإرهاب. وقال وزير الإعلام الأردني الأسبق، نصوح المجالي، في تصريح لـ «البيان» إن هذه الزيارة من أمير قطر جاءت لتبرير موقف الدوحة أمام العالم وللبحث عن وسيط أوروبي يقف إلى جانبهم. ولكن يبقى الموقف القطري ضعيفاً ويستشعر الثقل الاقتصادي والسياسي عليه. وفي نهاية المطاف سيقبل بالمطالب، حيث إن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أكدت أهمية الالتزام بالمطالب ومن ثم التفاوض. يضيف المجالي: «مشكلة قطر في كونها إلى هذه اللحظة لم تعترف بذنبها وأنها بسياساتها المتعنتة التي تتبعها قد أضرّت بالدول الشقيقة. وأن مكافحة الإرهاب مطلب عالمي وقطر مدانة وهنالك أدلة وبراهين على دعمها الجماعات المتطرفة في العديد من الدول».

محاولات استقطاب

بدوره، أكد عضو مجلس الوزراء الأردني الأسبق، د. عبدالله عويدات، أن هذه الجولة هي خطوة للبحث عن مخرج للأزمة الحالية، ومن دون شك فإن توجهه إلى تركيا لتأكيد العلاقات، حيث تعتبر تركيا حليفاً استراتيجياً يتعاون مع قطر وبينهما العديد من الاتفاقيات العسكرية. وبالنسبة لفرنسا وألمانيا فأهميتهما تكمن في كونهما دولاً رئيسية في الاتحاد الأوروبي. وأردف: «قطر تحاول استقطاب دول أوروبية إلى جانبها من أجل التفاوض ومن الأفضل لقطر البحث عن الحل السلمي حتى لا يتم استثمار هذه الأزمة من قبل الدول التي لها مطامع في المنطقة».

ارتباك وتخبط

بدوره يرى العضو السابق في مجلس النواب، وصفي الزيود، أن الزيارة في ظل هذه المقاطعة ووجود المعارضة القطرية وتهديدات بالانقلاب الداخلي هي خطوة غير صائبة وتتسم بالارتباك. والهدف منها تحدي الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، ولكن هذه الدول وخاصة الإمارات والسعودية لديها ثقل وأفق سياسي. لا شك في أن قطر تعيش حالة من الارتباك وهي حالة ظاهرة بسبب أوضاعها الاقتصادية الصعبة وبروز المعارضة أمام الرأي العام الدولي. أما المحلل السياسي د. أديب الصرايرة، يبين أن المغزى من هذا التحرك هو رفع سقف الدبلوماسية القطرية. وقد توجه بداية إلى تركيا بسبب القرب والعلاقة الجيدة وبالطبع تم اتخاذ وجهة النظر التركية قبيل التوجه لفرنسا وألمانيا من أجل إقناعهما أنها ليست داعمة للإرهاب. وتأتي هذه الجولة قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك التي تفتتح أعمالها غداً.

مؤتمر لندن

عدة نقاط بأربعة أمور أساسية وكان أهمها «الخلل السياسي الذي يتمثل بغياب الديمقراطية وعدم مراعاة مبدأ المواطنة وانعدام المُشاركة السياسية الشعبية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة». وأوضح أن عقبات الإصلاح كانت بحجب المعلومات ذات العلاقة بالشأن العام وحظر نشرها، وغياب الشفافية وحرية الرأي والتعبير، والخلط بين العام والخاص وقصور الإدارة العامة. والمعروف عن واقع الحال في قطر، أن السلطة القطرية تعمل وفق مبدأي القمع والنفي أو الترغيب والترهيب. فبعد أن برزت الثورة في تونس، كتب الشاعر المعارض محمد بن الذيب العجمي قصيدة تحت عنوان «الياسمين» قال فيها: «آه عقبال البلاد اللي جهل حاكمها يحسب أن العز في القوات الأميركية... كلنا تونس في وجه النخبة القمعية»، وما إن نشر القصيدة حتى تم إلقاء القبض عليه وحكم بالمؤبد، وبعدها تم تخفيف الحكم إلى 15 عاماً، وكان المنفى مصير كل الشخصيات التي أطلقت مؤخراً على نفسها اسم «معارضة الخارج». وبعد أن قررت الإمارات والسعودية البحرين ومصر، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر في يونيو الماضي بسبب سياسة النظام القطري الذي يدعم الإرهاب ويتدخل بشؤون الدول المجاورة، انتفضت المعارضة القطرية من جديد وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

دور المعارضة البارز

وبعد عدة أيام من قرار الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، أعلنت كيانات تتبع المعارضة القطرية الاندماج تحت كيان موحد باسم «مجلس المعارضة القطري»، بهدف الإطاحة بنظام تميم. وكشف المجلس حيازته أكثر من 1648 وثيقة تم تسريبها عبر مصادر خاصة من أجهزة الدولة، تتضمن معلومات في غاية الأهمية. وشهدت عدة عواصم أوروبية تظاهرات حاشدة لمعارضين منددة بسياسات الدوحة الراعية للإرهاب، وكان آخرها مظاهرة أقيمت أمام برج إيفل، شارك فيها سياسيون وحقوقيون ودبلوماسيون، رفضاً لزيارة تميم إلى العاصمة الفرنسية.

الرسمي. وكان أهمها لقاء عقد في نوفمبر 2012 بعد صدور كتاب «الشعب يريد الإصلاح في قطر.. أيضاً».

خلل سياسة تميم

وفي الدراستين اللتين أعدهما الكواري، تحت عنوان «حالة الديمقراطية في قطر» و«الحاجة للإصلاح في قطر»، أشار إلى الخلل الرئيسي والمزمن في قطر وجمع

«الصراف الآلي للإخوان» والمصنع الأيديولوجي للإرهاب نحو الإفلاس

الخطوط القطرية تستقطب عملاءها بتخفيضات غير مسبوقة على التذاكر

■ إعداد: اليازية البدواوي

تبدو الأزمة القطرية عصية على العاصمة الدوحة، فبعد التشبث بتلابيب الإرهاب والإصرار على الاستمرار في تمويله، يلوح اليأس في أفق خطوطها الجوية القطرية، وهو ما أوضحته آخر عروضها الترويجية.

وبحسب ما نشرته صحيفة «ميرور» البريطانية، فإن الخطوط القطرية، أطلقت صفقات بيع تذاكر على متن خطوطها، بتخفيضات مثيرة للاهتمام، تصل إلى 40 في المئة على الدرجتين السياحية ورجال الأعمال، وتغطي مجموعة واسعة النطاق من الوجهات الأجنبية، كما أنها تمنح عملاءها الفرصة للفوز برحلات مجانية على مدار العام. وليس ذلك وحسب، إذ تقدم شركة الطيران اللاهثة نحو استقطاب المسافرين، مجموعة كاملة من العروض، وفرصة للفوز بجوائز سحب لا يصدقها عقل إنسان.

قد يخيل للمرء أن السيناريو القطري الذي رسمته حكومة الحمدين سينطلي على الجميع، ويمكننا الرجوع بذاكرتنا للوراء، وبالتحديد لمؤتمر استضافته الدوحة لتلميع صورتها، حينما ألقت السيدة الأميركية الأولى آنذاك، ميشيل أوباما، خطاباً قوياً حول حقوق المرأة في الشرق الأوسط، ولكن، وبحسب «مشروع كلاريون»، وهي منظمة تعليمية غير ربحية، تمنح منبراً لنشطاء حقوق الإنسان ومكافحة التطرف، بأن مكان الخطاب عكس الأخطاء الأساسية التي تقوم بها أميركا في تمييز الأصدقاء عن الأعداء.

مصنع التطرف

يومها، كان المضيف مؤسسة «الإسلام المعتدل» القطرية، التي هي مصنع أيديولوجي للإرهاب ومعاداة السامية ورعاية حماس والإخوان. ووصف المحلل المالي السابق بوزارة الخزانة الأميركية، جوناثان شانزر، قطر، بأنها «الصراف الآلي لحركة الإخوان والمجموعات المرتبطة بها»، فضلاً عن كونها مقر قناة الجزيرة.

ويسترسل التحليل الذي عنوانه «ميشيل أوباما تتحدث للجماعات المرتبطة بالتطرف في قطر»، بأن القرضاوي هو زعيم شبكة من الجمعيات الخيرية المرتبطة بالإرهاب، كما أن الهدف المعلن لمركز مؤسسة قطر، هو تعزيز مكانة القرضاوي، باعتباره «رائد الفكر الإسلامي المعتدل»، بيد أن الواقع يؤكد عكس ذلك.

كما أشار تحليل آخر لـ «مشروع كلاريون»، إلى استخدام أموال دافعي الضرائب الأميركية لتمويل برنامج مع قطر وتركيا لتعزيز سياسة «اللا عنف» في العالم الإسلامي، للترويج للإخوان المسلمين، لمواجهة تنظيم القاعدة، في محاولة للتأثير في الشباب الإسلامي في اتجاه أكثر إيجابية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة والحكومة التركية عن صندوق بقيمة 200 مليون دولار للبرامج التي من المفترض أنها تعزز اللا عنف بين المسلمين في المناطق الإرهابية الساخنة.

وباعتبارهما الدولتين الإسلاميتين الوحيدتين في الصندوق، ستضع كل من تركيا وقطر، الرسالة الإسلامية ضد القاعدة. ولكن، وبالتفكير في هذا الصندوق، فإنه يصب في خانة التفكير الخاطئ، الذي يدعم الإخوان كبديل معتدل وديمقراطي وغير عنيف لتنظيم القاعدة. وقد عبر عن هذا المنطق، مدير المخابرات الوطنية جيمس كلابر.

دعم التشدد

تقول الكاتبة ميرا سفيرسكي، إذا كنت تعتقد أن للإخوان هو الحل للقاعدة (كما هو الحال مع إدارة أوباما)، فإن حلفاءك الأيديولوجيين الطبيعيين، هم تركيا وقطر. إن دولة قطر الصغيرة الخليجية، تقدم الدعم لجماعة الإخوان، وتعمل مثل بنك للجماعات المتشددة، حيث توجد قناة الجزيرة هناك، وكذلك الزعيم الروحي لجماعة الإخوان، يوسف القرضاوي.

ضمن استراتيجية تعتمد الكذب والخداع والمراوغة

«رشاوى» قطر.. سياسة ممنهجة لخلط الأوراق وتضييع الفرص

«الحمدين» لجأ لدفع رشى لشراء ذمم وسائل إعلام وسياسيين

الدوحة استنفدت كل أساليب المراوغة السياسية

مراقبون: الحل هو الرضوخ للمطالب الخليجية

■ إسطنبول ـ البيان، وكالات

تستعين قطر بمنصات دولية للترويج للكذب. كما لجأت لدفع رشاوى لعدد من الوسائل الإعلامية، وعدد من الجهات السياسية والمسؤولين الأجانب لتأمين مواقف داعمة لها، كما انها مستمرة في نهج المغالطة والتسويف ولي الحقائق بهدف خلط الأوراق وتضييع الفرص التي يمكن أن تحل أزمتها، إلا أن تنظيم الحمدين، أغفل احتمال الفشل، متناسيًا أن دعم وتمويل قطر للإرهاب أصبح واضحًا للجميع.

غباء قطري

حاولت قطر التذاكي «بغباء» بعد زيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى الولايات المتحدة وإجراء مباحثات مع الرئيس دونالد ترامب حول الأزمة القطرية، وعلى الفور بدأت نوايا الدوحة الخبيثة التي اعتادها تنظيم الحمدين، بانتهاز هذه الفرصة وخلط الأوراق.

وبدل من أن تستثمر الدوحة نوايا الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في حل الأزمة والقبول بمطالبها، ذهبت إلى التشويش على زيارة أمير الكويت وإعطاء نتائج سلبية لهذه الزيارة في الوقت الذي قال فيه أمير الكويت: إن هناك مؤشرات لحل الأزمة.

واندفع أمير قطر تميم بن حمد إلى اتصال ملغوم اعتراه الكذب في كل كلمة، خلال اتصاله بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان نقلته وكالة الأنباء القطرية «قنا» وغيره من الفبركات الأخرى التي كشفت عن أن تنظيم الحمدين لا يريد حلاً بل مراوغة وكذب.

وحسم وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في مؤتمره الصحافي المشترك مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الموقف مع الدوحة بالقول بشكل حاسم وحازم «قطر تعرف ما هو المطلوب منها».

ولعل تصريح الجبير يعكس صلابة موقف الدول الداعية لمكافحة الإرهاب حيال الأزمة، على عكس ما تشيعه أبواق السلطة القطرية.

منذ اليوم الأول، لم يهدأ وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، كالمتسول الدبلوماسي لأي موقف دولي يقف إلى جانب نظامه المارق، ومن باريس إلى روسيا إلى دول أخرى، يحاول الوزير المتسول شراء موقف ينقذ بلاده من الورطة، بينما الحل ليس في باريس أو موسكو أو أي عاصمة أخرى، وإنما الحل في استجابة الدوحة للمطالب الخليجية التي تسعى لتحصين أمن الخليج.. فلماذا تذهب قطر إلى المكان الخاطئ؟ ولماذا تصر على اللعب بالنار؟

أمر واحد

المطلوب من تنظيم الحمدين أمر واحد، وهو معروف وكررته الدول الداعية لمكافحة الإرهاب في أكثر من مناسبة، الاستجابة للمطالب الخليجية الشرعية، خصوصاً بعد أن استنفذت كل أساليب المراوغة السياسية ومحاولة التباكي أمام الدول الكبرى من أجل التحايل على المطالب الخليجية والتهرب منها.

ويرى الكاتب السعودي د. محمد الحربي أن الدعم القطري للحركات الإرهابية وعلى رأسها «داعش»، أصبح مفضوحاً وبالصور سواء في سوريا والعراق، لافتاً: هل يمكن الوقوف أمام هذه التصرفات المستفزة.

وأوضح الحربي أن الحل الوحيد لقطر هو الرضوخ للمطالب الخليجية والانضمام إلى الصف الخليجي ونبذ حركات التطرف وعلى رأسها الإخوان، مشدداً على ضرورة الضغط على قطر حتى تستجيب، لافتاً إلى أن الحل بيد قطر وليس أي دولة أخرى.

ويؤكد المراقبون للأزمة والخبراء في العلاقات الدولية، أن المسار الطبيعي والسياسي للأزمة هي رضوخ الدوحة للمطالب الخليجية المشروعة، خصوصاً في ظل توسع دائرة الدول الرافضة للممارسات القطرية في المنطقة.

ويرى المراقبون أنه لا يمكن لقطر مواجهة هذه الضغوط على المستوى السياسي والاقتصادي، خصوصاً وأن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بدت واضحة في موقفها الذي يرفض استمرار دعم الدوحة للإرهاب.

قرار سليم

بدوره، اعتبر الكاتب فهيم الحامد ما حصل ليل السبت يثبت للجميع أن سلطة أمير قطر تميم بن حمد، وتنظيم الحمدين ليسوا جادين في الحوار، وأنهم مستمرون في نهج المغالطة والتسويف ولي الحقائق، وعليه فإن القرار السعودي بتعطيل أي حوار أو تواصل مع السلطة في قطر حتى تكون تصريحاتها بالعلن متطابقة مع ما تلتزم به، كان قراراً سليماً، لأن السعودية تريد أن تتعامل مع دولة مسؤولة وليس دويلة تديرها خلايا عزمي بشارة أو تحركها وكالة أنباء ساعة تقول إن موقعها اخترق وأخرى تلفق وتكذب. وأضاف أن هذا أمر ليس بمستغرب عليها فهي وكالة الكذب القطرية بامتياز، ولهذا فإنه بهذه السياسة المتخبطة، سيظل نظام تميم معزولاً، يمارس التخريب والكذب وتضييع الفرص.

باتت الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب والدول الإقليمية وكل من انغمس في الأزمة القطرية، يعلم أن الدوحة هي عقدة الحل وهي المعضلة، وبالتالي لا بد من زيادة الضغط على تنظيم الحمدين من أجل مصلحة المنطقة والجميع.

الدوحة ترقص من شدة الألم

■ غزة-البيان

وقعت قطر عقداً مع شركة أميركية رائدة للعلاقات العامة، بهدف تحسين صورتها لدى اليهود الأميركيين خاصة الصهاينة منهم، ولتعزيز علاقتها بالولايات المتحدة، وبناء جسور مع الجالية اليهودية.

ونقلت صحيفة هآرتس العبرية، عن ستيفن روبينويتز، المستشار السياسي المقيم في واشنطن، ويعمل مع المعارضة القطرية في مواجهة النظام الحاكم، قوله إن الدوحة تملك آلة عالمية لتحسين صورتها، قيمتها مليار دولار أميركي، في إشارة لمجهودات العلاقات العامة التي تتضمن شبكتها التلفزيونية الخاصة.

ويرى محللون فلسطينيون أن الخطوة القطرية، هي كمن يرقص من شدة الألم، بعد المقاطعة العربية لقطر، والتي بدأت تستشعر جدوى المقاطعة، وتأثيرها في قطر في الداخل والخارج.

وقال المحلل السياسي، د جمال أبو نحل، أن علاقة قطر الإسرائيليين، علاقة قديمة، نشأت منذ نشأة قطر، واتضحت العلاقة أكثر عند تسعينيات القرن الماضي، حينما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي، شمعون بيريز قطر، وأقام علاقات دبلوماسية رسمياً بين الكيان وقطر.

وأوضح أن قطر تستمد وجودها من الاحتلال، وهي التي دعت الانقسام الفلسطيني، وهي التي كانت بإيعاز أميركي، جعلت حركة حماس تدخل الانتخابات التشريعية والسلطة.

وأضاف: «من أجل أن يبقى أمير قطر وآل بيته وحكمه يقدم الدعم للإسرائيليين، ليس في أميركا، بل يدعمهم أينما حلوا وفي أي مكان في العالم، وهم مسلوبي الإرادة والسيادة، وهم ورقة بيد الاحتلال وأميركا تفعل بهم ما تشاء، وهم رعاة للمصالح الإسرائيلية، ويقدمون المال والدعم لليهود في أميركا، لكي يضغط اللوبي ومنظمة إيباك الصهيونية على الرئيس ترامب، لكي يقف بجانب قطر في أزمتها مع دول الخليج».

ولفت إلى أن تاريخ قطر أسود حافل بالمؤامرات ضد الشعوب وقضايا الأمة العربية، ولكن أميركا دولة مؤسسات وترامب، هو رجل اقتصاد، وهم يفضلون مصالحهم فوق كل اعتبار، وقد يسهم هذا المال القطري بشكل نسبي، لأن قطر تبقى دولة صغيرة بين لاعبين كبار، وحجمها أقل من أن تنجح بالضغط على ترامب لمساندتها.

إحباط المساعي الكويتية أعاد الأزمة إلى الوراء

مراقبون فلسطينيون لـ«البيان»: تنظيم الحمدين يحاول شراء الوقت

■ رام الله ـ محمد الرنتيسي

أجمع مراقبون ومحللون سياسيون فلسطينيون، على أن قطر تحاول شراء مزيد من الوقت، حيال أزمتها مع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، بعد 100 يوم على إعلان قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية معها، وتعرض الدوحة لخسائر فادحة على إثرها، مؤكدين أن ما جرى عقب التحرك الكويتي الأميركي الأخير، ما هو إلا إعادة للأزمة إلى مربعها الأول.

واعتبر أستاذ القانون الدولي بسام بحر، أن الموقف القطري الأخير، حمل الكثير من المغالطات، فتارة يؤكد استعداد قطر لتنفيذ المطالب الثلاثة عشر لدول المقاطعة، وتارة يعلن أن بعضها غير قابل للتنفيذ، وتارة أخرى يستثني منها ما يتعلق بالسيادة، لافتاً إلى أن قطر لا زالت متناقضة في مواقفها، فهي تتغنى بسيادتها، في وقت تمس فيه سيادة جيرانها في دول الخليج، والمنطقة العربية، من خلال تدخلاتها المشبوهة في الشؤون الداخلية لتلك الدول، ومحاولتها إحداث تغييرات فيها.

موقف مغاير

وأضاف بحر لـ«البيان»: «بعد إعلان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، موافقة قطر على مطالب دول المقاطعة، واستعدادها للجلوس إلى طاولة الحوار لحل الأزمة، سارعت القيادة القطرية لنفي هذه الموافقة، ولم تكتفِ بذلك، بل أصرّت على أن هذه المطالبَ غير قابلة للتنفيذ»!!

وتابع: «بعد أن شعر المراقبون والمهتمون بأن الأزمة باتت في طريقها إلى الحل، وسادت أجواء تفاؤلية، بأن انفراجاً قريباً سيحدث، وأن الدوحة نزلت عن شجرة العناد والمكابرة، خرجت القيادة القطرية بموقف مغاير، فأحرجت الوساطة الكويتية، وأحبطت مساعيها، وضربت بجهودها عرض الحائط، ما يؤشر بوضوح على استمرار تخبط الموقف القطري».

بدوره، أكد المحلل السياسي محمد النوباني، أن الموقف القطري الأخير، يخفي وراءه استمراراً للمراوغة، حيال الأزمة التي أثقلت على الدوحة، مبيناً أن الموقف يكشف النوايا الحقيقية للقيادة القطرية، بأنها غير جادة في حل الأزمة، محذراً في الوقت ذاته، من فقدان أي فرصة قادمة، لأن أحداً لن يصدّق القيادة القطرية، إذا ما كانت هناك جهود ومحاولات أخرى لوسطاء محتملين، على طريق إيجاد حل للأزمة.

إحباط كل الوساطات

وأوضح النوباني لـ«البيان»: «بهذا الموقف، لم تترك قطر أي فرصة لتحقيق تقدم عبر الجهد الدبلوماسي الذي يقوده أمير الكويت، وبدلاً من أن تلتقط الفرصة بدخول الرئيس الأميركي ترامب على خط الأزمة، حالت دون تحقيق أي نتائج ولم تأتِ بجديد يُذكر، بل إن إحباطها للمساعيَ الكويتية، أعاد أزمتها إلى الوراء»!!

من ناحيته، اعتبر المعلّق السياسي محمد أبو لبدة، أن الموقف القطري يكرر نفسه، فالموقف الذي أعلنه أمير الكويت، سبق وأعلنته القيادة القطرية منذ بداية الأزمة، وتساءل: «لماذا لم تنفّذ الدوحة مطالب الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب في بداية الأزمة، طالما أنها وافقت بعد مائة يوم على تنفيذها مجتمعة، طبقاً لما أعلنه أمير الكويت في بداية خطابه»؟

واعتبر أبو لبدة في حديث لـ«البيان» أن قطر حاولت اللعب بالوقت، طمعاً في موقف أميركي، يصب في مصلحتها، غير أنها تفاجأت بأن رؤية ترامب لحل الأزمة، لا تخرج عن وقف دعم قطر للمنظمات الإرهابية، فما كان من القيادة القطرية إلا خذلان جديد للوساطة القطرية، وهذه المرة أمام العالم، الأمر الذي سيجرّ قطر إلى المربع الأول للأزمة.

وختم قائلاً: «الموقف القطري الأخير، خير شاهد على المراوغة القطرية، وعدم احترامها لمبادئ الجوار، فحتى الكويت التي عانت وتضررت من قطر أكثر من غيرها، طبقاً لما ورد على لسان الأمير الكويتي، لم تحترم الدوحة وساطتها، وأحبطت مساعيها».

منذ بدء المقاطعة في يونيو الماضي

77 مليار ريال خسائر أسهم قطر

استمرار ضغوط البيع المحلية والأجنبية

■ دبي - رامي سميح

تكبد رأس المال السوقي للأسهم القطرية خسائر بنحو 77 مليار ريال منذ أن قررت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر ودول عربية أخرى في يونيو الماضي قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة. وفق حسابات «البيان الاقتصادي».

وخسرت البورصة القطرية بنهاية تداولات أمس، نحو 2,5 مليار ريال من رأسمالها السوقي مع استمرار ترنح أسهمها وهبوط مؤشراتها صوب أدنى مستوياتها في أكثر من 4 سنوات ونصف السنة، مع تزايد المخاوف وعدم اليقين بشأن مستقبل الأوضاع الاقتصادية في البلاد منذ أن قررت عدة دول عربية في 5 يونيو الماضي قطع علاقتها مع الدوحة بسبب سياساتها الداعمة للإرهاب.

وجاءت خسائر الأسهم، أمس، تحت وطأة ضغوط بيع محلية وأجنبية، إذ أظهرت بيانات البورصة تكثيف المؤسسات الأجنبية لمبيعاتها لتفوق 30 مليون ريال، إضافة إلى توجه المستثمرين المحليين أفراداً ومؤسسات نحو زيادة مبيعاتهم على عكس الجلسات الماضية بواقع 51,4 مليون للأفراد و40,6 مليون للمؤسسات.

انخفاض

وأغلق المؤشر العام، أمس، منخفضاً بنحو 0,41٪ أو ما يعادل 34,3 نقطة ليغلق عند 8375,18 نقطة، بينما خسر مؤشر العائد الإجمالي أكثر من 57 نقطة ليغلق عند 14044,68 نقطة.

وتراجع مؤشر الريان الإسلامي بنحو 0,89٪ تعادل 30,22 نقطة ليغلق عند 3357,16 نقطة، بينما أغلق مؤشر جميع الأسهم متراجعاً بنسبة 0,53٪ تعادل 12,7 نقطة إلى 2387,52 نقطة.

وانحسرت مستويات السيولة بنحو ملحوظ لتهبط من 491 مليون ريال إلى نحو 130,5 مليون ريال في مؤشر على هروب المستثمرين وتخارج الاستثمارات الأجنبية، وفق مراقبون ووسطاء.

وقال المراقبون لـ«البيان»، إن السوق القطرية تشهد حالة عزوف واضحة من قبل المستثمرين مع استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية وهو ما ينذر بكارثة قد تطال الأخضر واليابس في قطر.

خسائر

وأضاف المراقبون أن نزف خسائر الأسهم القطرية لن يتوقف مع استمرار تعنت حكومة القطرية وتمسكها بمواقفها الداعمة للإرهاب والجماعات المتطرفة، وبالتالي لن تكون هناك أي بوادر لانفراجة قريبة في الأزمة بما قد يسهم في إنعاش الأسهم التي تهاوت بنحو ملحوظ خسرت مليارات الدولارات في غضون ثلاثة أشهر.

وألمح المراقبون إلى أن البورصة هي مرآة الاقتصاد وبالتالي فان نزيف الخسائر المتفاقمة للأسهم القطرية هي مؤشر واضح على تضرر الأوضاع الاقتصادية بشدة في البلاد على عكس ما يزعمه المسؤولون القطريون من أن بلادهم لم تتأثر بالإجراءات الحازمة المفروضة عليها.

وأضاف المراقبون أن نتائج استطلاعات الوكالات العالمية تشير إلى أن مديري صناديق الشرق الأوسط تحولوا إلى تبني نظرة سلبية تجاه الأسهم القطرية مجدداً، وسط توقعات بتسييل المحافظ والتخارج من السوق.

وتوقع المراقبون تفاقم رصيد الخسائر خلال الجلسات المقبلة مع استمرار هروب المستثمرين ونزوح وتخارج الاستثمارات الأجنبية نحو أسواق بديلة في المنطقة مثل الإمارات والسعودية ومصر.

عزوف

وكشفت دراسة مسحية نُشرت قبل أسبوع، أن مديري الأصول المادية في منطقة الشرق الأوسط باتوا يتبنون نظرة سلبية تجاه أسواق المال والأسهم القطرية.

وأفادت الدراسة بأن 38٪ من بين هؤلاء يتوقعون أن يُقْدِموا على تخفيض مخصصاتهم المالية الموجهة لهذه الأسهم، وذلك في دليلٍ واضح على تواصل عزوف المستثمرين عن ضخ أموالهم في هذا البلد الذي بات منبوذاً في محيطه الإقليمي.

وطالت الخسائر، أمس، المؤشرات القطاعية، مع هبوط مؤشر أسهم العقارات بنسبة 1,09٪ بخسائر 19,6 نقطة، بينما هبط مؤشر أسهم الخدمات والسلع الاستهلاكية بنحو 0,94٪ أو ما يعادل 47,7 نقطة، ونزل مؤشر أسهم الصناعة بنسبة 0,72٪ ومؤشر البنوك والخدمات المالية بنسبة 0,53٪ ومؤشر أسهم النقل بنسبة 0,5٪ ومؤشر الاتصالات بنسبة 0,18٪.

ومن بين 42 سهماً جرى التداول عليهم انخفضت أسعار 28 وتصدرها سهم «مخازن» بنسبة 5,09٪ و«التحويلية» بنسبة 3,29٪ و«الإسمنت القطرية» بنسبة 3,04٪ و«زاد» بنسبة 2,64٪ و«قطر للوقود» بنسبة 1,76٪ و«الخليج التكافلي» بنسبة 1,32٪ و«صناعات قطر» بنسبة 1,12٪.

وهبط سهم «أوريديو» بنسبة 0,09 ٪ مع إعلان الشركة إلغاء وشطب إدراج وتداول شهادات إيداعها الدولية من سوق لندن للأوراق المالية الذي جرى إدراجها في يوليو 1999، كما هبط سهم «فودافون» بنحو 0,61٪.

استثمار القابضة

وفي السياق، فقد سهم مجموعة استثمار القابضة أكثر من ربع قيمته على مدار 20 جلسة هي عمر تداوله في سوق الأسهم القطرية منذ أن جرى إدراجه منتصف أغسطس الماضي، في مؤشر على فقدان الأسهم لبريقها بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

ووفق حسابات «البيان الاقتصادي»، خسر السهم نحو 28,4٪ من سعره السوقي ليتهاوى من مستوى 10 ريالات وصولاً إلى نحو 7,16 ريالات حالياً في مؤشر على عدم جاذبية الأسهم القطرية في الوقت الراهن مع ابتعاد المستثمرين عنها بسبب المخاوف من الخسائر المتفاقمة التي تتكبدها على وقع المقاطعة المفروضة.

وقال خبير أسواق الأسهم عمرو حسين، إن سهم «استثمار القابضة» الذي كانت أول المنطلقين على خط الاكتتابات الأولية والإدراجات في بورصة قطر خلال العام الجاري، تهاوى بنحو ملحوظ منذ الأيام الأولى من إدراجه رغم حالة الترقب التي كانت مسيطرة على المستثمرين في البورصة منذ عدة سنوات انتظاراً لأي طروحات جديدة تعمق من أداء السوق.

وأضاف لـ «البيان الاقتصادي»، أن السوق القطري لم يشهد سوى طرحين جديدين منذ عام 2010، في مؤشر على ضعف سوق الطروحات الأولية، مشيراً إلى أن الخسائر لم تقتصر على سهم «استثمار القابضة» فقط، وإنما طالت معظم الأسهم المدرجة صغيرة وقيادية ولكن هبوط السهم المدرج حديثاً يعطي انطباع سيئاً عن أوضاع السوق وأن الأحوال تسير نحو الأسوأ خصوصاً في ظل عدم وجود أي مؤشرات على انفراجة قريبة في أزمة المقاطعة.

وبين أن الأداء السلبي للسهم يرجع أيضاً إلى ضعف الأداء المالي للشركة، إذ أظهرت نتائج الربع الثاني من العام الجاري انخفاضاً في الأرباح بنسبة 52,9٪ لتصل إلى 8,91 ملايين ريال مقابل نحو 18,92 مليون ريال في الفترة المقارنة من العام الماضي، بسبب تسجيل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.

وتابع : «إذا لم يكون هناك حلول واقعية للأزمة الراهنة من جانب قطر ربما قد تصل خسائر السهم إلى نصف قيمته السوقية في ظل توالي عمليات البيع وتخارج الاستثمارات الأجنبية وتوجهها نحو أسواق بديلة تتمتع بفرص استثمارية أكبر».

صحيفة ألمانية: إحجام استثماري

ذكرت صحيفة "هيزنبرغر" الألمانية إن المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في قطر. ونقلت عن نبيل الرنتيسي العضو المنتدب في مجموعة مينا ومقرها أبوظبي، إنهم عندما راجعوا أصولهم الاستثمارية القطرية وجدوا أن الأسهم فقدت معظم قيمتها وبلغت أقل معدل لها منذ أبريل 2013 بسبب مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر للدوحة اقتصادياً وسياسياً.

وأشار إلى تراجع الأسهم القطرية، أمس، للجلسة العاشرة على التوالي، وفقدت الأسهم 3,1٪ منذ الأسبوع الماضي، وهو أكبر تراجع لها منذ يونيو الماضي، والتراجع الأسبوعي السابع على التوالي. وأضاف أن الوضع في قطر يتحول إلى كارثة. واتجهت سوق المال القطرية إلى الجلسة العاشرة من التراجع على التوالي، رغم تصريحات أمير قطر عن استعداده للتفاوض، وفق ما ذكرته وكالة رويترز. حيث إن المستثمرين لم يأخذوا هذا التصريح على أنه انفراجة في الكارثة الاقتصادية في قطر نتيجة المقاطعة. دبي - أشرف رفيق

زادت 2.8٪ في أغسطس بعدما قفزت 4.5٪ في يوليو

أسعار الأغذية والمشروبات تواصل الارتفاع

سوق العقارات يتضرر بالمزاج الاستثماري العام

■ دبي ـ وكالات

واصلت تداعيات أزمة المقاطعة الخليجية ضغطها على الأسواق القطرية، حيث استمر ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات في الشهر الماضي بنسبة 2,8٪، بعدما قفزت تلك الأسعار بنسبة 4,5٪ في يوليو مقارنة بالعام السابق في أكبر زيادة منذ 2014 على الأقل وبزيادة 4,2 عن شهر يونيو الماضي. وقفزت أسعار الغذاء بعد قرار السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية ووسائل النقل مع الدوحة يوم الخامس من يونيو وإغلاق الحدود البرية بين السعودية وقطر التي يمر عبرها الكثير من السلع سريعة التلف كما تعطلت مسارات الشحن البحري.

عقارات

وأظهرت البيانات الرسمية المنشورة أمس أن العقوبات لا تزال تؤثر بشدة على سوق العقارات بالإضرار بالمزاج الاستثماري العام ودفع بعض المستثمرين من دول عربية أخرى لعرض عقاراتهم للبيع.

وتراجعت أسعار الإسكان والمرافق 4٪ في أغسطس مقارنة بالعام الماضي في أكبر انخفاض خلال عدة أعوام وبنسبة 0,4 عن الشهر السابق.

ونزل المؤشر العام لأسعار المستهلكين 0,4 ٪ في أغسطس مقارنة بالعام السابق في أول تراجع منذ 2015 على أقل تقدير عندما بدأ نشر هذه البيانات.

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر من الارتفاع المطرد في أسعار المواد الغذائية والمواصلات في قطر نتيجة الأزمة الدبلوماسية التي تسببت في مقاطعة أربع دول عربية. وأوضح الصندوق أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة القطرية لاحتواء آثار الأزمة، إلا أن هناك زيادة في الأسعار نتيجة التأخيرات الناجمة عن تغيير المسارات التجارية، وسط توقعات بانكماش الاقتصاد غير البترولd بنسبة 1٪ ليصل إلى 4,6٪ خلال العام الحالي.

وعلى الرغم من اعتماد قطر على إيران وتركيا لتعويض خطوط إمداد المواد الغذائية والتموينية، إلا أن ثمن ذلك كان ارتفاع أسعار الغذاء في يونيو بأسرع وتيرة في عامين، بنسبة 2,4٪ مقارنة بشهر يونيو العام الماضي، و2,5٪ مقارنة بشهر مايو السابق.

■ ارتفاع مستمر لأسعار الأغذية في قطر | البيان

منتجات

وارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج الصناعي القطري خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 28,5٪ على أساس سنوي. حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، أن الرقم القياسي بلغ نهاية الربع الأول 55,9 نقطة، علماً بأنه بلغ في الربع الأول من 2016 أدنى مستوى له حيث بلغ 43,5 نقطة. ويتكون مؤشر الرقم القياسي لأسعار المنتج من 3 مجموعات، أبرزها التعدين وتبلغ أهميته النسبية 72,7٪، يتبعه الصناعات التحويلية بنحو 26,8٪، ثم الكهرباء والماء بواقع 0,5٪.

وبحسب الوزارة، فقد ارتفعت أسعار مجموعة التعدين 33,6٪ نتيجة ارتفاع أسعار المجموعة الفرعية وهي النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 33,7٪. ودعم نمو مؤشر أسعار المنتج ارتفاع مجموعة الصناعة التحويلية بالربع الأول 21٪؛ بسبب التغيرات المختلفة لأسعار المجموعات الفرعية الأحد عشر. وسجلت 7 مجموعات فرعية بالصناعات التحويلية ارتفاعاً على رأسها مجموعة منتجات تكرير البترول بنسبة 33,1٪، بينما تراجعت 4 مجموعات تقدمها مجموعة الورق ومنتجاته بـ 3,9٪. وفي المقابل انخفضت مجموعة الكهرباء والماء بنسبة 5,8٪؛ لتراجع أسعار الكهرباء بـ 4,3٪، وانخفاض أسعار إنتاج الماء 8٪.

واردات

وأظهرت بيانات رسمية قطرية حجم التداعيات التي تركتها المقاطعة على حركة التجارة الخارجية في يونيو الماضي، لاسيما الواردات التي انخفضت بنحو 40٪ عما كانت عليه قبل عام، وبنحو 38٪ عن الشهر السابق، بحسب «رويترز».

وعلى الرغم من أن انخفاض الواردات يُنظر إليه بإيجابية إذا كان بنسب معقولة، إلا أن الانخفاض الهائل للواردات القطرية يعد مؤشراً إلى اضطراب حركة التجارة وسلاسل الإمداد أكثر من أي شيء آخر.

وأدى إغلاق الحدود السعودية التي كانت معبراً لمعظم واردات قطر من الغذاء ومنتجات الألبان ومواد البناء، فضلاً عن توقف خدمات الشحن من الإمارات، إلى تأخر الشحنات لبضعة أيام إلى أن رتبت الدوحة مسارات بديلة.

وتراجعت الصادرات القطرية باستثناء الغاز، لاسيما الصادرات البترولية التي انخفضت بنسبة 22٪. كما تراجعت الصادرات غير البترولية بنسبة 15٪، وتضررت صادرات الهليوم الذي كان يصدر براً عبر الحدود السعودية.